صدارة للمعلومات والاستشارات
Sadara for information and consulting

26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021

الموجز الأسبوعي اللبنـــــاني

تقرير دوري يرصد أبرز تطورات المشهد ومؤشراته خلال أسبوع

- جمود في الملف الحكومي وسط إصرار الثنائي الشيعي على حل ملف "البيطار" مقابل ضغط دولي متزايد لاستئناف نشاط الحكومة.
- تخوف من دخول لبنان مرحلة أمنية عنوانها الفوضى المجتمعية وسط استمرار تدهولا الأوضاع الاقتصادية.
- التطورات القضائية في ملف تحقيقات المرفأ تحمل تحديًا جديدًا بين القضاء والسلطة السياسية.

أحيّت فعاليات المجتمع المدني وأهالي ضحايا انفجار المرفأ الذكرى بطريقة اعتراضية رمزية وسط بيروت، فيما أحيا لبنان الرسمي ذكرى الاستقلال باستعراض عسكري رمزي، أقيم في باحة وزارة الدفاع جمع الرؤساء الثلاثة في أول لقاء بعد أزمة "البيطار" و"قرداحي"، كان المأمول منه وفق متابعين أن يحمل بداية حلحلة لأزمة الحكومة "المجمدة".

وكان رئيسا الحكومة والجمهورية توافقا على ضرورة استئناف جلسات الحكومة في أقرب وقت، بمعزل عن المخرج القضائي لقضية "البيطار"، ومع الدفع إلى استقالةٍ تأتي بمبادرة شخصية من وزير الإعلام، جورج قرداحي. وهو الأمر الذي لا يزال يلقى صدًى عنيفًا من الثنائي الشيعي المتمسك بحل قضية "البيطار" أولًا كمدخل لعودة اجتماعات الحكومة.

دوليًا، أنهى وفد من الكونغرس الأمريكي و"مجموعة العمل الأمريكية من أجل لبنان" زيارته إلى بيروت، بعد لقائه الرؤساء الثلاثة وقائد الجيش ووزير الداخلية، داعيًا لإنهاء الخلافات السياسية والتركيز على معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. بدوره، طالب بابا الفاتيكان خلال استقباله الرئيس "ميقاتي" جميع اللبنانيين بالتعاون لإنقاذ وطنهم، فيما أعلن رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي، جيرار لارشيه، عزم بلاده اقتراح عقد مؤتمر للأطراف اللبنانيين، بدعم من مجموعة أصدقاء لبنان حول السيادة الوطنية اللبنانية، كحل للوضع الكارثي الذي يمر به البلد.

كما دعا وزير خارجية البحرين، عبد اللطيف الزياني، لبنان إلى إثبات أنّ "حزب الله" يمكنه تغيير سلوكه لرأب الصدع مع دول الخليج، بينما لبّى وزير الخارجية، عبد الله بو حبيب، دعوة روسية لزيارة موسكو، بحث خلالها الأوضاع في لبنان، وتسلم من السلطات الروسية صور الأقمار الاصطناعية لمرفأ بيروت ومحيطه قبل وبعد انفجار المرفأ.

في الشأن الانتخابي، تتوالى الهواجس من إمكانية "تطيير" الانتخابات لا سيما بعد تصريحات لرئيس الجمهورية، ميشال عون، بأنه لن يترك لبنان للفراغ عند انتهاء ولايته الرئاسية في تشرن الأول / أكتوبر 2022. ورأى محللون أن كلام "عون" يحمل في طياته ضرورة البحث عن تسوية رئاسية ونيابية قبل انتهاء ولايته. يأتي ذلك، على وقع تسجيل 244442 لبنانيًا في بلاد الاغتراب أسماءهم للاقتراع في الانتخابات النيابية بعد انتهاء مهلة التسجيل.

من جانب آخر، كرست الأحزاب السياسية قوتها داخل نقابتي المحامين في طرابلس وبيروت، مقابل ضعف سحيق للقوى المستقلة والمعارضة التي بدا الانقسام فيما بينها واضحًا؛ حيث أسفرت النتائج عن فوز المرشح "ناضر كسبار" بمركز نقيب محامي بيروت (مرشح الأحزاب)، و"ماري تيريز القوال" كنقيب محامي طرابلس (تيار المردة).

أمنيًا، وضعت أستراليا "حزب الله" بجناحيه العسكري والسياسي، لى قائمة "الإرهاب"، فيما كشفت تقارير أمنية خارجية عن تحذيرات من دخول البلاد مرحلة صعبة ودقيقة على الصعيد الأمني، قد تشهد وقوع عمليات اغتيال، وسط تعاظم منسوب القلق والترقب لدى الأجهزة الأمنية، ومواقف الدول الغربية التي تحذر من تطورات أمنية آخرها دعوة بريطانيا رعاياها لمغادرة لبنان. ولفتت التقارير إلى أن هناك تخوفًا أمنيًا من حدوث فوضى مجتمعية عارمة نتيجة الوضع الاقتصادي المتدهور، حيث وردت تقارير أمنية بأن عمليات سرقة بالجملة تُسجّل يوميًا وتشمل السيارات والمنازل والمحلات ومولدات الكهرباء، لتصل نسبتها في الفترة الأخيرة إلى نحو 85%، موضحة بالمقابل ازدياد اقتناء المواطنين للسلاح الفردي واتخاذ إجراءات الحماية الخاصة، حيث تجاوزت نسبة مبيع الأسلحة الفردية عتبة 265 % في الأشهر الماضية، وبات نحو مليون و900 ألف مواطن حاليًا يمتلكون سلاحًا فرديًا.

بالتوازي مع ذلك، تتصاعد عمليات الهجرة غير الشرعية عبر البحر باتجاه قبرص وتركيا واليونان حيث أُحبِطت قبالة سواحل طرابلس عملية تهريب 82 شخصًا من قبل الأمن الداخلي، وأعيد قارب على متنه 91 شخصًا من قبل القوات البحرية. وفي السياق ذاته، تابع وزير الداخلية، بسام مولوي، مع سفارة لبنان في تركيا والأمن العام اللبناني ملف 65 موقوفًا في تركيا غادروا لبنان بطريقة غير شرعية.

على صعيد آخر، قدمت لجنة أهالي الموقوفين الإسلاميين خلال لقائها رئيس الحكومة، نجيب ميقاتي، دراسة حول تحديد حكم الإعدام بـ25 سنة، وحكم المؤبد بـ20 سنة، وذلك وفقًا للسنة السجنية المحددة بتسعة أشهر، وطالبت اللجنة بمعالجة الوضع الإنساني داخل سجن رومية. من جهته، وعد "ميقاتي" بتكليف مدير عام الأمن العام، عباس إبراهيم، بإعادة النساء والأطفال للبنانيين العالقين في مخيم الهول بالحسكة شرق سوريا.

عسكريًا، كشفت معلومات عن وعد أمريكي للجيش بتشكيل صندوق مالي برعاية الأمم المتحدة، توضع فيه المساعدة النقدية للجيش لتأمين رواتب عناصره، وأن تساهم واشنطن فيه بنحو 67 مليون دولار. بالمقابل، أفادت معلومات بأن الرياض أبلغت واشنطن بوضوح بأنها لن تُقدّم إلى الجيش أي مساعدات "مهما كانت ظروفه". من جهتها، قررت جمعية مصارف لبنان تأجيل الاستحقاقات المترتّبة على القروض السكنية لسنة إضافية، لأفراد الجيش وسائر الأجهزة العسكرية والأمنية التي وقّعت بروتوكولات إسكان مع المصارف اللبنانية.

في تطورات جديدة في ملف تحقيقات انفجار المرفأ ستعيد إطلاق المحقق العدلي، طارق بيطار، من جديد، ردّت الهيئة العامة لمحكمة التمييز أربع دعاوى بموضوع "مخاصمة الدولة" أقامها رئيس الحكومة السابق، حسان دياب، والنواب "نهاد

المشنوق"، وعلي خليل" و"غازي زعيتر"، على "بيطار"، كما حصرت الهيئة بالغرفة الأولى لمحكمة التمييز صلاحية النظر في دعاوى الرد التي تُقدم ضد "بيطار". في الوقت ذاته، ردّت محكمة التمييز الجزائية دعوى "الارتياب المشروع" التي تقدم بها الوزير السابق، يوسف فنيانوس، في حين تقدمت ثلاث قاضيات باستقالاتهن إلى مجلس القضاء الأعلى، احتجاجًا على التدخلات السياسية في عمل القضاء.

في ملف الترسيم، أكّد رئيس الجمهورية أنّ لبنان يتطلّع إلى استئناف المفاوضات غير المباشرة لترسيم الحدود البحرية، مُلمحًا إلى وجود "إشارات إيجابية" قد تؤدي إلى التوصل إلى اتفاق، وسط ترقب بيروت زيارة قريبة للمبعوث الأمريكي، أموس هوكشتين، بعد مباحثات أجراها في"إسرائيل".

اقتصاديًا، حذر مسؤول مالي دولي كبير من تدهور وشيك وبصورة أكبر للوضع في لبنان، وذلك فيما وصل سعر صرف الدولار إلى عتبة 24000 ليرة، في حين أعلنت منظمة "اليونيسف" أن ثمانية من كل عشرة أشخاص في لبنان يعيشون بفقر، وأن نحو % من الأسر باعت أدوات وأثاث منازلها.

بالتوازي مع ذلك، وعلى وقع عودة موظفي الإدارة العامة إلى الإضراب المفتوح لحين تحقيق كافة مطالبهم، وقّع وزير العمل، مصطفى بيرم، مشروع مرسوم زيادة بدل النقل اليومي للقطاع الخاص والبالغ 65 ألف ليرة، كما وقّع وزيرا التربية والمالية قرارين بمضاعفة أجر ساعة التعاقد بنسبة 100%، للأساتذة المتعاقدين في المدارس والثانويات الرسمية والمعاهد المهنية.

من جهته، طمأن وزير الاقتصاد والتجارة، أمين سلام، بأن العمل جار بين مختلف الأطراف المعنية لتوزيع عادل للخسائر المالية بين ثلاثة أطراف، هي الدولة ومصرف لبنان والمصارف، بحيث يتحمّل كل من هذه الأطراف نحو 35% من تلك الخسائر على أن يتحمّل المودع أقل من 10% منها. وأوضح "سلام" أن بعض المصارف الصغيرة لن تستطيع أن تتحمّل ذلك وستضطر للاندماج بمصارف أكبر.

في الأثناء، وقّع وزير السياحة، وليد نصار، اتفاقًا مع الخطوط الجويّة التركيّة يقضي بتقديم حسومات بنسبة 20%، على تذاكر السفر لجميع اللبنانيين المغتربين والسياح الأجانب الراغبين بالمجيء إلى لبنان عبر مطار إسطنبول. كما زار وفد اقتصادي لبناني برئاسة رئيس الهيئات الاقتصادية، محمد شقير، دولة الإمارات لتعزيز التعاون المشترك مع القطاع الخاص. هذا، فيما عززت تحضيرات البنك الدولي لضخ منح تمويلية بقيمة 25 مليون دولار، موجهة إنعاش أعمال نحو 4300 شركة لبنانية صغيرة ومتناهية الصغر، ضمن مشروع صندوق إعادة بناء مؤسسات الأعمال في بيروت وفق مسح ميداني أجراه البنك الدولي.

في آخر مستجدات الوضع الصحي وفي تطور لافت، يتواصل ارتفاع عدد الإصابات اليومي بفيروس "كورونا" متجاوزًا عتبة 1500 إصابة، وسط تفلت كبير في إجراءات الوقاية المجتمعية، وعدم تجاوز نسبة الملقّحين 35% من السكان تزامنًا مع امتلاء غرف العناية المركزّة، وإقفال أقسام عدة لكورونا في المستشفيات وارتفاع أسعار الدواء.